مـــتون: دورية أكاديمية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر
المجلد: 19، العدد: 03 ، تاريخ النشر، 30 سبتمبر 2026
ISSN : 1112-8518 EISSN : 2600-6200

الصراع البريطاني العثماني في اليمن
دراسةٌ تاريخيةٌ وثائقيةٌ
[1872-1918م]

The British-Ottoman Conflict in Yemen
Historical documentary study
[1872-1918]

الدكتور/ أحمد يحيى أمين كردي
أستاذ التاريخ المساعد. جامعة أم القرى. معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والعمرة. قسم البحوث الإدارية والإنسانية. المملكة العربية السعودية
mahmoudkhalf141973@gmail.com

تاريخ الاستقبال: 11/ 07/ 2026 تاريخ القبول: 15/ 09/ 2026 تاريخ النشر: 30/ 09/ 2026

الملخص:

شهدت اليمن صراعات عنيفة بين بريطانيا والدولة العثمانية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى في 1918م. وترجع البذور الأولى للتواجد البريطاني في اليمن عند تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية في 1600م وإقامة المشروعات التجارية خصوصاً في ميناء المخا والذي اشتهر بتصدير البن وأصبحت لبريطانيا مصالح حيوية في الشرق لا سيما بعد تدعيم نفوذها في الهند في أوائل القرن السابع عشر وظلت متمسكة بحقوقها التجارية التي حصلت عليها من السلطان العثماني في التجارة واستخدام الموانئ في دول الشرق. كما أن الحملة الفرنسية على مصر في 1798م والتي هدفت إلى ضرب المصالح البريطانية في الهند لفتت نظر بريطانيا إلى موقع عدن المتميز والذي يعتبر مفتاح البحر الأحمر الجنوبي وبالتالي يمكن الاستفادة منه في تموين السفن البريطانية بالفحم. وبذلك نجحت بريطانيا في احتلال عدن في 1839م بعد محاولات سياسية مع الحكام أدت إلى استخدام القوة العسكرية واحتلال المدينة. وفي المقابل فإن الدولة العثمانية وبعد خروجها الأول من

اليمن في 1635م نتيجة الثورات الأهلية ضدها ظلت تردد تمسكها باليمن بحجة أنها صاحبة الحق الشرعي في البلاد وظلت على ذلك الحال حتى منتصف القرن التاسع عشر واحتلال صنعاء. ومن أهم العوامل التي شجعت الدولة العثمانية على العودة لليمن هو افتتاح قناة السويس في 1869م حيث أصبح البحر الأحمر أهم طرق التجارة الدولية كما أنه يسهل على العثمانيين نقل القوات والإمدادات من الآستانة إلى اليمن والخليج العربي. وتمكنت الدولة العثمانية في 1872م من احتلال صنعاء والقضاء على الخلافات الدائرة فيها. وبذلك بدأت صفحة جديدة من التنافس والصراع بين بريطانيا والدولة العثمانية في اليمن. في ضوء ذلك سيقوم البحث أولاً بعرض الاحتلال البريطاني لعدن مع توضيح أهم الدوافع والسياسة البريطانية من الاحتلال والاجراءات التي اتخذتها بريطانيا للسيطرة على زعماء القبائل واستخدامها للسياسة البريطانية الشهيرة (فرق تسد). ثم يعرض البحث الاحتلال العثماني الثاني لليمن مبيناً أهم الدوافع للاحتلال والسياسة العثمانية في اليمن. كذلك سوف يتناول البحث مسألة النزاع الحدودي العثماني في اليمن وخصوصاً في منطقة دثينة والاتفاقية الأنجلو عثمانية في 1914م. وأخيراً سوف يتناول البحث استراتيجية كل دولة خلال الحرب العالمية الأولى ونتائجها والتي أدت إلى انسحاب الدولة العثمانية من اليمن وتسليم ممتلكاتها لبريطانيا وريثة الدولة العثمانية حسب بنود الهدنة واتفاقية لوزان وسيطرت بريطانيا على جزر حنيش اليمنية بعد إبعاد إيطاليا عنها.

الكلمات المفتاحية: اليمن؛ بريطانيا؛ الدولة العثمانية؛ الحرب العالمية الأولى؛ جزر حنيش.

Abstract: Yemen witnessed fierce conflicts between Britain and the Ottoman Empire in the last quarter of the 19th century and the beginning of the 20th century, until the end of World War I in 1918. The first seeds of the British presence in Yemen can be traced back to the establishment of the British East India Company in 1600 and the development of commercial projects, particularly in the port of Mocha, which was famous for exporting coffee. Britain developed vital interests in the East, especially after consolidating its influence in India in the early 17th century. It maintained its commercial rights, obtained from the Ottoman Sultan, regarding trade and the use of ports in the countries of the East. Furthermore, the French campaign in Egypt in 1798, which aimed to undermine British

interests in India, drew Britain's attention to Aden's strategic location as the key to the southern Red Sea, thus enabling it to supply British ships with coal. Consequently, Britain succeeded in occupying Aden in 1839 after political negotiations with the rulers culminated in the use of military force and the occupation of the city. In contrast, the Ottoman Empire, after its initial withdrawal from Yemen in 1635 CE due to civil revolts against it, continued to assert its hold on Yemen, claiming legitimate rights to the country. This stance persisted until the mid-19th century and the occupation of Sana'a. One of the most significant factors encouraging the Ottoman Empire's return to Yemen was the opening of the Suez Canal in 1869 CE. The Red Sea became a vital international trade route, facilitating the Ottomans' transport of troops and supplies from Istanbul to Yemen and the Arabian Gulf. In 1872 CE, the Ottoman Empire succeeded in occupying Sana'a and suppressing the ongoing conflicts there. This marked the beginning of a new chapter of rivalry and conflict between Britain and the Ottoman Empire in Yemen.

In light of this, the research will first examine the British occupation of Aden, clarifying the main motives and policies behind the occupation, including the measures Britain employed to control tribal leaders and its well-known "divide and rule" strategy. The research will then explore the second Ottoman occupation of Yemen, outlining the primary motivations for the occupation and Ottoman policies in Yemen. The research will also address the issue of the Ottoman border dispute in Yemen, particularly in the Dathina region, and the Anglo-Ottoman agreement of 1914. Finally, it will examine the strategies of each country during World War I and their consequences, which led to the Ottoman withdrawal from Yemen and the transfer of its possessions to Britain, the successor to the Ottoman Empire, according to the terms of the armistice .

Keywords: Yemen – Britain – Ottoman Empire – World War I- Hanish Islands.

مقدمة:

تتمتع عدن بموقع جغرافي ذات أهمية استراتيجية بالغة. فهو يشرف على مضيق باب المندب الاستراتيجي الذي يعتبر البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، ويعتبر البحر الأحمر طريقاً رئيساً للتجارة بين جنوب شرق آسيا، حيث توجد الهند درة التاج

البريطاني وأوروبا[1] , فحدود اليمن تمتد من حدود عمان بمحاذاة محافظة المهرة والربع الخالي في الشرق إلى البحر الأحمر ومضيق باب المندب في الغرب، ومن جنوب نجد والحجاز في المملكة العربية السعودية شمالاً إلى البحر العربي أو ما يُعرف بخليج عدن جنوباً، تلك هي الحدود الطبيعية والسياسية لليمن[2]. وعدن عبارة عن شبه جزيرة صخرية تتصل بالبر على شكل أرضٍ مستطيلة وكان لموقع عدن الأثر الكبير لجعلها ميناءً تجارياً مهماً منذ أقدم العصور، وموقعها بالنسبة لخطوط الطول والعرض: في خط العرض (12 درجة- 47 بوصة شمالاً) وخط الطول (10.45) بوصات شرقاً. ويتميز الموقع بقربه من خط الاستواء الذي تكون أبرز آثاره ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف وشدتها بسبب وقوع عدن في المنطقة الحارة[3] . ويبدو أن موقع عدن الممتاز في منتصف المسافة بين بومباي والسويس إلى جانب وقوعها على خليجها المتميز بهدوئه يتيح لها إمكانية استقبال السفن التجارية من ناحية وتوفير الوقت والجهد والنفقات من ناحية أخرى[4].

أولًا – الاحتلال البريطاني لعدن 1839م:

لقد ظهرت أهمية عدن الاستراتيجية في سياسة بريطانيا في أواخر العشرينات من القرن التاسع عشر، وكان ذلك عندما هدفت بريطانيا لاستخدام البحر الأحمر كطريق للمواصلات التجارية بالطريق البحري الطويل حول رأس الرجاء الصالح وكان لاكتشاف البحار الأهمية الكبرى في جعل بريطانيا تنظر إلى مدينة عدن كمحطة لتموين السفن بالفحم خاصة أن ميناء عدن موقعه في منتصف الطريق الواقعة بين مدينة بومباي في الهند وقناة السويس في مصر[5]. إن الأهمية الاستراتيجية والتجارية لعدن

---

[1] الجوهري، شاكر، الصراع في عدن، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 1992م، ص17.

[2] باوزير، خالد، ميناء عدن دراسة تاريخية معاصرة، دار الثقافة العربية، ط1، الشارقة، 2001م، ص19.

[3] سعيد، خالد سيف: تاريخ مدينة عدن وضواحيها (1839- 1967م)،[ب.ت]، ص3.

[4] أباظة، فاروق عثمان، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر 1839-1918م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987م، ص141

[5] عبدالمجيد، نجمي، أهمية عدن في السياسة الدولية، صحيفة الأيام، العدد 4680، 5 يناير 2006م، ص11.

جعلها تدخل ضمن المخطط العالمي في المحافظة على الوجود الاستعماري بين آسيا وإفريقيا، فقد كان من دوافع احتلال عدن تحويل المنطقة كلها إلى سوق تجارية لاستهلاك وتصريف منتجات الصناعة البريطانية وطريقاً للاستعمار البريطاني إلى الشرق الأوسط[1].

وقد حدد الحاكم البريطاني في الهند في 27 فبراير عام 1838م في خطاب إلى مجلس إدارة شركة الهند الشرقية بخصوص وضع عدن: « إن مدينة عدن بالنسبة لنا لا تقدر بثمن. فهي تصلح كمخزن للفحم طيلة فصول السنة، ويمكن أن تكون ملتقى عاماً للسفن المستخدمة طريق البحر الأحمر وقاعدة عسكرية قوية بواسطتها يمكننا أن نحمي ونستفيد من تجارة الخليج العربي والبحر الأحمر والساحل المصري المحاذي الغني بمنتجاته» ، استطرد الحاكم البريطاني قائلاً: « وعدن كجبل طارق متى ما أصبحت في أيدينا ستكون صعبة المنال من البر والبحر- إنني انظر إلى الموضوع بشمول وعمق أكثر[2]». وأخذت أهمية مدينة عدن تزداد منذ أواخر القرن التاسع عشر لاسيما بعد افتتاح قناة السويس عام 1869م البوابة الشمالية للبحر الأحمر، وبعد اكتشاف النفط في بلدان الخليج العربي في ثلاثينات القرن العشرين، فأصبح البحر الأحمر خطاً ملاحياً ضرورياً لوصول ناقلات النفط الخارجة من الخليج العربي عبر مضيق هرمز متوجهة إلى أوروبا أو الداخلة إليه[3].

وقد تعززت أهمية عدن الاستراتيجية عقب الحرب العالمية الأولى، فالمتغيرات التي أعقبت الحرب أفضت إلى أفول دول استعمارية وبروز دول استعمارية أخرى، وقد خرجت بريطانيا من هذه الحرب أكثر قوة وتجربة ووسعت دائرة نفوذها خصوصاً في الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية، وأخذت تعيد ترتيب خطاها في ضوء المتغيرات السياسية وبما يحفظ المصالح البريطانية[4].

---

[1] مقبل، سيف عليّ، الصحافة في عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2002م، ص11.

[2] عبدالله، عليّ صالح، حول بعض قضايا اقتصاد اليمن الديمقراطي، دار الهمداني، ط1، عدن، 1984م، ص 120.

[3] الجوهري، شاكر، مرجع سبق ذكره، ص27.

[4] عيسى، صالح أحمد، الحركة العمالية ودورها في مسار تطور الحركة الوطنية في عدن 45-1963م، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة عدن، كلية الآداب، 2001م، ص10.

ويحيط بشبه جزيرة عدن عدد من الخلجان، يصلح بعضها مراسي للسفن، اتخذها أهل المدينة موانئ تجارية، وشغلت هذه المراسي الجزء الجنوبي والشريط الساحلي الشمالي لشبه الجزيرة، أما الجزء الجنوبي الشرقي ما بين رأس (قطم) على جبل (المنصوري) ورأس (طي) فيتكون من ثلاثة خلجان استعملت كلها بين آن وآخر مراسي للسفن، أكبرها وأشهرها ميناء صيره بين رأس قطم ورأس جبل صيره نفسه، أما الآخرين فهما: (بندر حقات) الذي يبدو أنه استعمل كمرسى مساعد، يقع بين رأس (صيره) ورأس (معاشق) وبندر (ضراس- أبو الوادي) الذي ذكر اسمه في حالات قليلة في كتب التاريخ، ويقع بين رأس (ضراس) ورأس (طي)، إلاّ أن صيرة هو أشهرها وأهمها وأكثرها ارتباطاً بتاريخ المدينة وشهرتها الاقتصادية[1].

ويعد ميناء عدن من أهم المنافذ المتحكمة في البحر الأحمر من جهة الجنوب من ناحية، والمنفذ الوحيد لبلاد اليمن على بحر العرب والمحيط الهندي من ناحية أخرى، فلا غرابة في أن يكون ميناء عدن (عين اليمن) في نظر كثير من المؤرخين[2].

ويعتبر ميناء عدن من أهم الموانئ في العالم، ويستقبل الميناء ما يعادل عشرين سفينة كل يوم، كما أنه يقدم التسهيلات الضرورية والخدمات، والميناء في اتساع دائم، وعدد السفن التي تستقبل في الميناء في ازدياد مطرد[3]. وقد كان الاهتمام بميناء عدن يزداد باستمرار على مر الزمن، وكان يقصدها التجار من كل مكان ويستقرون بها[4].

وقد شد ميناء عدن انتباه الكابتن هينس، حيث أشار في تقريره الذي بعث به لحكومته في عام 1835م: « إن هذا المرفأ العظيم يمتلك من القدرات والإمكانات، ما لا يمتلكه ميناء آخر في الجزيرة العربية، وإن ازدهار ذلك المرفأ دون شك سيكون من شأنه أن يقضي على ميناء المخا وعلى بعض موانئ البحر الأحمر، فهو يحتل مركزاً تجارياً ممتازاً ومن المؤكد إنه أنسب الموانئ الموجودة في المنطقة بالنسبة لمواصلات الإمبراطورية

---

[1] محيرز، عبدالله، ميناء عدن، مجلة المنارة، العدد الرابع، مايو 1989م،اتحاد الأدباء والكتاب، فرع عدن، ص36 ـ 37.

[2] باوزير، خالد سالم، مرجع سبق ذكره، ص21.

[3] جرجرة، عبدالرحمن، أرضنا الطيبة هذا الجنوب، المكتبة التجارية للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت،[ب ـ ت]، ص178.

[4] أباظه، فاروق عثمان، المرجع سبق ذكره، ص27.

عبر البحر الأحمر وهو في وضعه الحالي صالح لاستقبال البواخر وتموينها في كل فصول السنة[1]».

وقد سبق ذلك اهتمام أحد الرواد البريطانيين في مطلع القرن التاسع عشر وهو (اللورد فالنتيا) عند زيارته إلى عدن واعتبرها في ذلك الوقت مثلها مثل جبل طارق جنوب إسبانيا وأطلق على ميناء عدن جبل طارق الشرق.

فبداية نمو وازدهار ميناء عدن كان عن طريق نشاط السواعي التي كانت تنقل البضائع بين ميناء عدن والصومال (بربرة) وقد ساعدت رغبة التجار بإنشاء مخازن في عدن لحفظ البضاعة في1840م في بداية هذا النشاط ونموه، كما إن إعلان ميناء عدن ميناء حراً عام 1850م ساعد بشكل أكبر في ازدهار هذه التجارة وكانت معظم التجارة الإفريقية تمول وتمون وتنظم من عدن[2].

ونظراً للتوسع البريطاني من عدن نحو الاتجاه البحري في المنطقة شهد ميناء عدن حركة في وصول ومغادرة السفن، وفي عام 1848م حتى 1849م بلغ عدد السفن التي مرت فيه (تسع وسبعون سفينة بريطانية، وثمان سفن أمريكية، وثلاث سفن فرنسية) ومن 1849م حتى 1850م (إحدى وسبعون سفينة بريطانية، وإحدى عشر سفينة أمريكية، وسفينتان فرنسيتان)[3].

وفي عام 1888م أصدرت حكومة بومباي قانوناً رقم (5) لعام 1888م أنشأت بموجبه أمانة للميناء بثمانية أعضاء، وفي أول إبريل 1889م تسلمت هذه الأمانة كافة الممتلكات المتعلقة بالميناء وبدأت إدارتها الفعلية له خارج سلطة المقيم السياسي[4].

---

[1] أبو طالب، فتحي، الصراع الدولي على عدن والدور المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002م، ص 32 ـ 33.

[2] ميناء عدن: نشرة شهرية تصدرها مصلحة الموانئ اليمنية، الإدارة العامة للتسويق والإعلام ميناء عدن، العدد صفر/ ديسمبر 2005م، ص3.

[3] عبدالمجيد، نجمي، أهمية عدن في السياسة الدولية، الصحيفة السابقة، ص11.

[4] محيرز،عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص38.

وأهم ما يميز الميناء موقعه الاستراتيجي في مجال التجارة الدولية خاصة بعد افتتاح قناة السويس 1869م، فعملت على تحسين بعض مرافقه الاقتصادية، كما أن التوسع في الإنتاج الصناعي في بريطانيا استلزم ضرورة فتح لهذا الإنتاج في أسواق المستعمرات البريطانية الآسيوية والإفريقية القريبة من عدن، وعندها زاد النشاط التجاري لميناء عدن حتى أنه أصبح يستقبل في تلك الفترة حوالي ثمانية ملايين طن من البضائع في عام 1938م، أي أنه أصبح ينافس بعض الموانئ العالمية في تلك الفترة مثل (ملبورن) بأستراليا و(كيب تاون) بجنوب أفريقيا، لذلك قامت بريطانيا بفصل إدارة عدن عن حكومة بومباي منذ عام 1937م، وازدادت أهمية ميناء عدن الاقتصادية في نظر السياسة البريطانية، مع دفعها إلى أن تجعل من عدن مركزاً لنشاطها الاقتصادي والسياسي والعسكري في الشرق الأوسط وذلك عام 1957م بدلاً من البحرين وهي ما عُرفت باستراتيجية شرق السويس[1].

وبحكم الموقع الجغرافي المتميز لعدن الذي يوصل البحر الأحمر بالمحيط الهندي وكونها ميناء آمن بطبيعته لتكويناته الصخرية التي جعلته محمياً من الرياح والعواصف لوجود سلسلة الجبال التي تحيط به من كل الجوانب الأمر الذي هيئه ليكون محل اهتمام الحكومة البريطانية التي كان لزاماً عليها إيجاد موقع جغرافي يربط بين أكبر مستعمراتها في الهند عبر باب المندب لأن خلاله كانت سفنها التجارية تتعرض لعمليات القرصنة، وهي بحاجة لقاعدة عسكرية ومحطة لتموين سفنها التجارية بوقود الفحم الحجري[2].

وتقع عدن في منتصف المسافة بين بومباي والسويس وتتميز بخليجها الهادئ الذي يتيح لها استقبال السفن المتنوعة وتأمينها تأميناً كاملاً أثناء عمليات الشحن والتفريغ طوال فصول السنة[3]. وكان لاكتشاف البخار أثره في مضاعفة أهمية عدن كقاعدة بحرية وحربية وتجارية, وكانت بريطانيا في تلك الأيام تفتش عن مكان في البحر

---

[1] عبدالله ، سعيد باحاج، ميناء عدن، مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، صنعاء، 1996م، ص58.

[2] الدباغ, مصطفى مراد، جزيرة العرب, بيروت،1963م, ج2, ص91 ، عمارة, محمد، العرب يستيقظون – العروبة في العصر الحديث, بيروت،1984م, ص25.

[3] أبو طالب, فتحي، الصراع الدولي على عدن والدور المصري, القاهرة ،2002م، ص30.

الأحمر أو البحر العربي يصلح لأن يكون مستودعاً للفحم لتموين البواخر في طريقها إلى الهند[1]، فكانت عدن بحكم الطبيعة والموقع الأنسب لتكن تلك المحطة[2]، فضلاً عن أنه كان يمكن للسفن التجارية السير في الخليج أثناء الليل, ويمكن تفريغ وشحن السفن في جميع الفصول في أمان تام[3].

إن عوامل شتى أدت إلى التفكير جدياً في الاستيلاء على عدن كانت أعمق وأشمل في التأثير على الحكومة البريطانية ذكرها حاكم بومباي في خطابه المؤرخ 27 شباط 1838م الموجه إلى مجلس إدارة شركة الهند بشأن عدن جاء فيه: "إن عدن بالنسبة لنا لا تقدر بثمن, فهي تصلح كمخزن للفحم طيلة فصول السنة ويمكن أن تكون ملتقى للسفن المستخدمة طريق البحر الأحمر وقاعدة عسكرية قوية بواسطتها يمكننا أن نحمي ونستفيد من تجارة الخليج العربي والبحر الأحمر والساحل المصري المحاذي الغني بمنتوجاته. وعدن كجبل طارق متى ما أصبحت في أيدينا ستكون صعبة المنال في البر والبحر أننا ننظر إلى الموضوع بشمول وعمق أكثر, فهناك أمتان كبريان تتامران علينا وتودان القضاء على نفوذنا في المشرق, الأولى: روسيا وتتجه نحونا من خلال إيران. والثانية: فرنسا وهي آتية من خلال مصر, وحتى تتصدى لهذه التهديدات يتحتم على بريطانيا أن تعد لنفسها مراكز دفاعية خارج الحدود"[4].

وشعرت بريطانيا بأهمية عدن بصورة واضحة منذ غزو نابليون لمصر عام 1798م ومحاولته الوصول إلى الهند حيث لم تكن عملية احتلالها لجزيرة بريم عام 1799م إلا خطوة أولى للوصول إلى عدن ذات الموقع الاستراتيجي المهم[5]. وقد ساور بريطانيا القلق على طريقها إلى الهند, وكانت تعمل بجد للإبقاء على الدولة العثمانية حتى تظل حائلاً دون الدول الأوربية الأخرى وما تنويه تلك الدول من حرمان بريطانيا من هذا

---

[1] الريحاني, أمين ملوك العرب, ج1، بيروت،1980م، ص414.

[2] يعقوب هارولد, ملوك شب الجزيرة العربية، ترجمة: أحمد المضواحي، بيروت،1983م، ص25.

[3] طه, المصدر السابق, ص72.

[4] ناجي, المصدر السابق, ص12.

[5] محمد حسن, قلب اليمن، بغداد،1947م، ص132.

الطريق[1]. ورأت بريطانيا أن عدن يمكن أن تكون قاعدة دفاعية أمامية فيما وراء نطاق حدودها لمواجهة المنافسة من قبل فرنسا التي كانت تسعى لتحقيق غاياتها بضرب بريطانيا في الشرق عبر البحر المتوسط ومصر من جهة أخرى[2]. وللفترة من 1835 – 1839م أخذت الحكومة الفرنسية ترسل المستكشفين الفرنسيين ليقوموا بعمليات مسح لساحلي البحر الأحمر (في الحبشة والمخا) وكان من بينهم (موريس تاميسير وإدورد كومبس والأخوات أ. ت. وأرنولد دي آبادي)، وقد حثت التقارير التي وضعها كومبس وتايسير من الحكومة الفرنسية على إرسال حملة إلى سواحل البحر الأحمر منذ عام 1839م بقيادة الملازم شارلمان ليفيبز، وقيام الرحالة ساب وسياسي أسمه شارلس روشبت دي هيريكورت في سنة 1839م بزيارة لاستطلاع المخا[3]. كما أخذت تتضح صورة المنافسة الروسية على المنطقة في هذه الفترة، حيث سعت روسيا للوثوب على المصالح البريطانية عبر استانبول والعراق وإيران. وكانت وسيلتها لتحقيق ذلك هو تشجيع المنافسة الفرنسية البريطانية لتحقق أهم أهدافها في ظل الصراع المحتوم بينهما وهذا ما أكده كلام قيصر روسيا نيقولا الأول (1796-1855م) في شباط 1839م لمسيو برانت السفير الفرنسي في روسيا، بقوله "إن الأنكليز يرمقون مصر بنظراتهم، والبلد نفسها ضرورية لهم، لأنهم يريدون فتح طريق جديد لمواصلاتهم بينهم وبين الهند، وقد استطاعوا أن يتخذوا لأنفسهم مركزاً في البحر الأحمر والخليج العربي"[4].

كما كان عليها مواجهة الدور الذي كانت تلعبه النمسا في محاولة السيطرة على جزيرة سقطرة الواقعة أمام القرن الإفريقي وعند المدخل الجنوبي لخليج عدن وهذا ما أكدته تصريحات بالمرستون في ذلك الحين[5].

أصدرت حكومة بومباي تعليماتها إلى الضابط البحري (سميث Smith) وقائد السفينتين (فولج Volage) والتي تحمل 28 مدفعاً و(كرويز Cruizer) ذات الستة عشر مدفعاً بالإبحار فوراً تجاه عدن للمشاركة في عملية غزو عدن، ووجهت قوة قوامها

---

[1] هيوج شونفيلد، قناة السويس، ترجمة: أحمد خاكي، القاهرة،1945م، ص20.

[2] الهيصمي، المصدر السابق، ص79.

[3] ماكرو، المصدر السابق، ص109.

[4] شونفليد، المصدر السابق، ص20.

[5] الهيصمي، المصدر السابق، ص79.

(300) جندي مشاة بريطاني و(40) جندي من أطقم المدفعية البريطانية و(350) جندي مشاة هندي ورافق الحملة عدد من المهندسين المختصين في مختلف المجالات وإمدادهم بكل المستلزمات والمعدات, وأنه سيتم تزويدهم بالمياه من ميناء المخا وانضمت تلك القوات إلى السفينة الحربية (كوت) على أن تساندها مدفعية السفينة (أن كريشتون Ann Lrishton) في تنفيذ خطة الهجوم[1]، أوكلت قيادة القوات البرية إلى (الميجور توماس بيلي Major Thomas Baillie) مهمة تعزيز السيطرة البريطانية على عدن بعد احتلالها وتدعيم وسائل الدفاع عنها ضد أي هجوم داخلي أو خارجي, وبالأخص أي محاولة هجوم مصرية, على أن تكون القيادتين (سميث وبيلي) تعملان في الإطار الذي تحدده السلطة السياسية القائم عليها هينز[2].

وبدأت الترتيبات العسكرية التمهيدية للاحتلال منذ يوم 28 تشرين الثاني 1838م, حيث قامت القوات البريطانية بحصار شواطئ عدن ومنع الدخول والخروج منها, وكانت التجارة مع موانئ بربرة وزيلع على الساحل الأفريقي واتصال قبائل اليمن مع قبائله بمثابة الرئة التي تنعش التجارة في عدن[3]. وسرعان ما ساءت العلاقة إلى أقصى حد بين هينز والسلطان محسن, نتج عن ذلك حدوث مناوشات أدت إلى وقوع احتكاك مباشر بين الطرفين, أدى إلى ضرب المدينة بالمدفعية البريطانية, فنشبت أول معركة بين السفن البريطانية وعرب عدن الذين حاولوا إيقاف المدفعية وقتل طاقمها[4].

وبدأ سكان عدن يشعرون بوطأة الحصار حيث توقفت التجارة وتوقف وصول المؤون إليهم, وعمد السيد زين بن عيدروس وهو أحد أشراف عدن إلى الاتصال بالكابتن هينز طالباً منه أن ينهي النزاع مع السلطان محسن في محاولة لإقرار السلام, لكن هينز رفض معللاً إن العبادلة هم من بدأوا الحرب بقصفهم قارب السفينة الكوت بالنيران[5], لذا ولشدة الحصار أضطر السلطان محسن إلى إرسال مبعوثه رشيد بن عبدالله إلى

---

[1] أباظة, عدن ...., ص ص158-186.

[2] Major H. Wilberforce Bell " The Romance Aden ", Journal of the central Asian Society, Vol. X, part. II, 1923 p.151 .

[3] أبو طالب, المرجع السابق, ص65.

[4] أباظة, عدن ...., ص188 .

[5] طه, المرجع السابق, ص120.

هينز في 13 كانون الأول 1838م ليطلب الاتفاق على هدنة مؤقتة لمدة عشرة أيام يتم خلالها التفاوض لحل الخلافات, وهي محاولة منه لتقوية خطوطه الدفاعية غير أن جواب هينز كان شديد اللهجة, حيث أوضح عدم إمكانه الموافقة على إقرار السلام إذ تحولت عدن لملكية الحكومة البريطانية وإنه ليس على استعداد لقبول أي نتيجة أخرى تضر بالمصالح البريطانية, وإزاء هذا الإصرار من جانب هينز استمر عرب عدن في مناوشاتهم مع البريطانيين المحاصرين لعدن[1], وتطورت الأحداث أثر وصول التعزيزات القوية للقوات البريطانية في 16 كانون الثاني 1839م وطلب منها هينز قصف عدن بالمدافع وبعد ثلاث أيام في صباح 19 كانون الثاني 1839م تهدم الحصن ودخلت القوات البريطانية ورفعت العلم على قلعة عدن[2]. وأنسحب السلطان مع عائلته وأعيان عدن إلى لحج [3] وأجبر على توقيع (معاهدة صداقة) مع شركة الهند البريطانية في 18 حزيران 1839م أعترف فيها بالسيطرة البريطانية على عدن وحماية وسلامة طرق المواصلات الواقعة في المناطق التي تحت سلطته مقابل تعهد بريطانيا بدفع إعانة مالية لسلطان عدن[4].

ثانيًا – التواجد العثماني في شمال اليمن 1872م:

أرسلت الدولة العثمانية حملة لاستعادة اليمن في 1849م، وتمكنت الحملة من السيطرة على "الحديدة" وبعض مناطق تهامة ثم توجهت إلى صنعاء وعزلت حاكمها وعينت حاكم آخر غير أن وجود العثمانيين في صنعاء لم يستمر طويلاً وعادوا إلى الحديدة حتى افتتاح قناة السويس[5].

إن أهم ما شجع الدولة العثمانية على إعادة النظر في نفوذها في الجزيرة العربية هو افتتاح قناة السويس حيث أصبح البحر الأحمر أهم طرق التجارة العالمية

---

[1] أباظة, عدن ...., ص ص190-191 ؛ جاكوب, المرجع السابق, ص37.

[2] العمري, عدن بين محوري طموحات محمد علي وأطماع الاستعمار البريطاني, دراسات يمنية, ع174, صنعاء يوليو – سبتمبر 1984م, ص45.

[3] عبدالحميد, المرجع السابق, ص11.

[4] الصراف, مرجع سابق, ص31.

[5] سيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط4، 1993م، ص31.

بين الشرق والغرب وإلى مناطق الجزيرة العربية المطلة على هذا البحر ولا سيما التي تشرف على مضيق باب المندب في الناحية الجنوبية. كما أن قناة السويس فرضت على العثمانيين مضاعفة جهودهم للسيطرة الفعلية على اليمن إثر تحول التجارة العالمية إلى طريق القناة من جهة ومن جهة أخرى فإن الممر البحري يساعد الأسطول العثماني في العبور إلى البحر الأحمر، والخليج العربي ويربط ميناء الآستانة بموانئ الجزيرة العربية مباشرة مما يسهل عليها توصيل القوات والإمدادات العسكرية في أقصر وقت ممكن إلى بلدان الجزيرة[1].

ونتيجة إلى ذلك وبناءً على استنجاد اليمنيين بالدولة العثمانية لإقرار الأمور في اليمن وبعد القضاء على نفوذ أمير عسير محمد بن عائض في 1871م، أرسل الباب العالي حملة في 1872م بقيادة أحمد مختار باشا خلفاً لحملة رؤوف باشا التي سيطرت على الحديدة إلا أنها توقفت بسبب مرض رؤوف باشا وتمكن القائد الجديد مختار باشا من دخول عتارة أولاً في بلاد حراز في الجانب الغربي من مناخه والقضاء على أتباع الدعوة الباطنية. ثم توجهت الحملة إلى صنعاء وتمكنت من القضاء على الخلافات الدائرة فيها ومما ساعدهم على ذلك رغبة الأهالي في إحلال السلام نتيجة الصراعات بين الحكام. وانقسمت الحملة العثمانية إلى قسمين، الأول: استقر في وهب جنوب صنعاء. والقسم الآخر: استولى على بقية المعاقل والحصون ومن بينها قصر غمدان، كما سيطر العثمانيون على الأبواب العشرة لمدينة صنعاء[2].

ثم اتجهت سياسة الدولة العثمانية في اليمن إلى منح اليمنيين الحق في إدارة شؤونهم على أن تقوم الدولة بتحصيل الضرائب، والتي عادة تحصل من الفلاحين لاستخدامها في تغطية نفقات الحامية العثمانية. غير أن الولاة العثمانيين استغلوا جمع الضرائب لمصالحهم الشخصية واستبدوا في تحصيلها من جهة. ومن جهة أخرى فإن نظام الولايات الجديد الذي أقرته الدولة العثمانية والمعتمد على المركزية في الحكم، بالإضافة إلى أن طبيعة الشعب اليمني وخاصة القبائل لا تقبل الدخل في شؤونها من حاكم أجنبي. كل ذلك أدى إلى الكراهية بين اليمنيين والأتراك وظهرت الثورات المضادة

[1] رضوان، نبيل عبد الحي؛ الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس 1869-1908م، رسالة ماجستير، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، 1980م، ص 86-87.

[2] طه، مرجع سابق، ص 256.

للدولة العثمانية. وبالنتيجة لذلك أرسلت الإدارة العثمانية عزت باشا لتهدئة الأوضاع والمحافظة على الساحل اليمني وإظهار هيبة الحكومة العثمانية في اليمن[1]. وتمكن عزت باشا من الوصول إلى عقد صلح مع الإمام يحيى حميد الدين (صلح دعان) في 1911م لمدة عشر سنوات يقضي بأن ولاية اليمن تابعة للدولة العثمانية واعتراف الإمام بالسيادة العثمانية مقابل اعتراف العثمانيين بزعامة الإمام للطائفة الزيدية، وبالتالي تحسنت الأوضاع في اليمن واتجهت إلى حالة السلم[2].

أثر عودة العثمانيين إلى جنوب اليمن:

شكّلت عودة القوات العثمانية إلى جنوب اليمن واستعادة حقوق السيادة تحديات جديدة للسلطات البريطانية. فقد أصبح زعماء القبائل، الذين لم يكن يُعتمد عليهم في الالتزام التامّ بترتيبات التعايش مع حكومة الهند، في وضع يسمح لهم باستغلال العثمانيين ضد البريطانيين المتمركزين في عدن. واحتلت القوات التركية منطقتي "لحج وهواشب" عام ١٨٧٣م، وطالب البريطانيون على الفور بانسحابها. ويبدو أن خلافًا نشب بين السلطان وشقيقه عبد الله. فطلب عبد الله من العثمانيين المساعدة في حل النزاع مع شقيقه السلطان. وردّ واليّ تعز العثماني، عاصمة السنجق الذي كان يُدير رسميًا المنطقة التي توغل فيها البريطانيون، بأن عبد الله تركي[3].

ثالثا- الصراع الانجلو عثماني في اليمن:

شرعت الدولة العثمانية في 1875م بتنفيذ مشروع خط برقي عثماني من تعز إلى عدن على أن يمر الخط بأراضي القبائل المرتبطة مع بريطانيا بمعاهدات صداقة ومن بينها لحج مما قد ينتج عنه وضع عراقيل من القبائل أمام تنفيذ هذا المشروع وسوف تضطر الدولة إلى استخدام القوة للتصدي للقبائل. وبالنتيجة أبلغت الحكومة العثمانية بريطانيا بالأمر لتلافي أي سوء فهم قد ينشأ بين الحكومتين. وقد عارضت السلطات البريطانية تنفيذ المشروع وأصرت على أنه في حالة رغبة الدولة العثمانية في

---

[1] أباظة، عدن والسياسة البريطانية، مرجع سابق، ص 418-420.

[2] الريحاني، أمين ملوك العرب، بيروت، دار الجيل، ج1، 1981م، ص 147.

[3] Farah ,Caesar E :The Britsh Challenge to Ottoman Authority In Yemen , Turkish Studies Association Bulletin, Spring 1998, Vol. 22, No. 1 (Spring 1998), p. 46.

تنفيذ المشروع فإنه عليها تقديم طلب إلى الحكومة البريطانية للوصول إلى اتفاق معها بشرط عدم تدخل القوات العثمانية في تلك المناطق[1].

ولمواجهة خطر التوسع العثماني في المناطق المجاورة لعدن وبناءً على توصية مساعد المقيم السياسي في عدن هنتر لجأت بريطانيا إلى عقد معاهدات جديدة مع القبائل المحيطة بعدن وهي ما تعرف بمعاهدات الحماية. حيث أن معاهدات الصداقة والولاء قائمة على الرواتب الشهرية والسنوية وبإمكان الدولة العثمانية إغراء القبائل بالأموال وتقوية اتصالها بهم. وبذلك عقدت بريطانيا في ضربة استباقية معاهدات حماية مع قبائل العقربي والعبدلي والفضلي والعولقي والسفلي ودثينة والمهرة والقعيطي وأجزاء من ساحل حضرموت في الاتجاه الشمال الشرقي بين أراضي عدن ومسقط. ونصت تلك المعاهدات بعدم التنازل أو السماح باحتلال أو قبول أي سلطة أخرى باستثناء بريطانيا. وفي المقابل لم تهتم الدولة العثمانية بتلك المعاهدات حيث أنها تعتبر المناطق المحيطة بعدن تابعة لها. كما أن المشكلة لم تستمر طويلاً حيث أن العثمانيين واجهوا ثورات مسلحة أدت إلى تأرجح موقفهم في اليمن وانحسار التوسع العثماني الذي يهدف إلى ضم الأقاليم المجاورة لعدن والتي أصبحت تحت دائرة النفوذ البريطاني. وبذلك يمكن القول: إن السياسة البريطانية للتصدي للتوسع العثماني تلخصت في أمرين:

1. السيطرة البريطانية على المناطق التي تقع إلى الشرق من عدن ومن أهمها موانئ حضرموت وخصوصاً المكلا.
2. تطوير معاهدات الولاء والصداقة مع القبائل إلى معاهدات حماية لمنع أي محاولة عثمانية أو أوروبية لبسط نفوذها وتهديد المصالح البريطانية[2].

ونتيجة التنافس بين كل من بريطانيا والدولة العثمانية في جنوب اليمن ورغبة كل طرف في توسيع مناطق نفوذه بالإضافة إلى محاولة الدولة العثمانية مد خط للبرق بين تعز وعدن، وللخلاف حول وضع إمارة دثينة، وهل هي تابعة لبريطانيا أو تركيا؟، رأت بريطانيا ضرورة تحديد الحدود بين المنطقة البريطانية والمنطقة العثمانية. وبدأت البذور الأولى لهذه المسألة في 1875م حين أرسل وزير خارجية تركيا برقية إلى السفير

[1] سالم، مرجع سابق، ص 118.

[2] بريك، مرجع سابق، ص 121-122.

التركي في لندن يوضح فيها أنه من المتوقع مرور الخط البرقي بلحج والمناطق الأخرى. وبالتالي سوف تقوم القبائل الموالية لبريطانيا بوضع العراقيل أمام المشروع وهو ما يؤدي إلى استخدام السلطات العثمانية للقوة ضد القبائل وبالتالي فإنه يجب إخطار رئيس الوزراء البريطاني بالموضوع[1].

بناءً على تلك المعطيات، طلبت الحكومة البريطانية آراء المقيم السياسي في عدن وأجاب الجنرال شنيدر بأن مرور الخط سيؤدي إلى مطالبة القبائل برواتب سنوية مقابل موافقتهم على مرور الخط، كما أنه طلب تحديد الجهة المسؤولة في حالة حدوث أي تدمير للممتلكات التركية أو إهانات على رعاياها هل هي بريطانيا أم تركيا، كما أن مسألة الخط سوف تفتح المجال لمناقشة حقوق الباب العالي في المناطق المجاورة لعدن مما يؤدي إلى وجود مسؤولين أتراك على طول الخط، وبالتالي فإن وجودهم يعتبر نوعاً من الإعتراف بسيادة السلطان على القبائل الموالية لبريطانيا. وبالنتيجة رأت بريطانيا أن إقامة الخط لابد أن يتم عن طريق شركة بريطانية وتمويل عثماني وأن تدفع الدولة العثمانية تعويضات بسيطة للقبائل التي سيمر الخط بأراضيها[2].

نتيجة لما ذكر، صدرت التعليمات البريطانية إلى المقيم السياسي في عدن في 1877م بأن يسعى لعمل تسوية مع واليّ اليمن لتنظيم الحدود بين الممتلكات العثمانية والقبائل التسعة المتعاقدة مع بريطانيا، غير أن الأمر ظل معلقاً حتى 1880م لتحديد الحدود الفعلية لأراضي الأميري والتي تقع فيها إمارة دثينة. وبناءً على تقرير هنتر فقد جعل سلسلة جبال جحاف هي الحد الغربي لأراضي الأميري وضم القرى الواقعة شرقي السلسلة الجبلية، أما الإقليم الغربي للسلسلة فإن الشيوخ التابعين لإمارة دثينة لم يكن يعرف عنهم سوى القليل. وقد علق الجنرال لوك على تقرير هنتر بأنه نتيجة لفشل المحاولات البريطانية للوصول إلى تسوية مع الأتراك بالنسبة لحدود الأميري فإنه يجب مواجهة استمرار العدوان التركي. ومن ثم اقترحت الحكومة البريطانية تشكيل لجنة بريطانية عثمانية لتحديد حدود دثينة إلا أن السلطات التركية لم توافق على الاقتراح

[1] بريك، مرجع سابق ، ص 258.

[2] طه، مرجع سابق، ص 398-399.

وطالبت في نفس الوقت بالسيادة الكاملة على الجزيرة العربية واحتجت على شراء بريطانيا لأراضي معينة قرب عدن من سلطان لحج[1].

فقامت بريطانيا بإرسال بعثة بقيادة الكابتن وهب لمسح الأقاليم التي تحتلها قبائل موالية لعدن كما صدرت الأوامر لوهب بعدم الدخول إلى الأراضي التركية حيث أن العثمانيين متمسكين ببعض القرى الواقعة داخل حدود الأراضي الأميري. وبذلك كان من الصعوبة على البعثة تحديد الخط الفعلي للحدود (دثينة) بين منطقتي النفوذ البريطانية والعثمانية. فقد كانت المسألة معقدة حيث أن أمير دثينة صديق بريطانيا في حين أن الأتراك يحتلون عدة قرى تابعة للإمارة وبالتالي فإنه من الصعب جداً وضع خط فعلي للحدود، لا سيما وأن الكثير من القرى والقبائل في المنطقة موالين للأتراك[2].

وظلت مسألة تحديد الحدود متذبذبة من حين إلى آخر غير أنه في الفترة من1902م إلى1904م تم تحديد خط الحدود بواسطة لجنة مشركة أنجلو عثمانية واتفق الطرفان على إرساء الحدود في الاتفاقية التي عقدت في مارس 1914م في لندن بحضور السير إدوارد جراي وإبراهيم باشا حقي لترسيم الحدود على المناطق المحمية البريطانية وحدود ممتلكات الدولة العثمانية والتي اضطرت بالاعتراف بالنفوذ البريطاني في اليمن من باب المهادنة مع الأعداء وكذلك بسبب خسائرها الحربية مع إيطاليا في 1911م والبلقان في 1912م بالإضافة إلى الثورات اليمنية ضدها[3]. ويمكن عرض أهم بنود المعاهدة فيما يلي:

1. وافق الطرفان على تثبيت البرتوكولات التي وضعها المبعوثون البريطانيون والعثمانيون في أعوام 1903م، 1904م، 1905م.
2. وافق الطرفان على أنه اثباتاً لما تعهدا به في القسم الأول من البرتوكول المؤرخ في 20 أبريل 1905م، يصرح إمبراطور العثمانيين بأنه لن يتنازل بأي وجه من الوجوه عن الأراضي التي تبلغ مساحتها نحو 550 ميلاً مربعاً والملاصقة لجبل نعمان والواقعة ضمن حدود مقاطعة الصبيحي القديمة.

---

[1] نفس المرجع، ص 300-302.

[2] نفس المرجع، ص 304.

[3] فاروق عثمان أباظة، الحكم العثماني في اليمن 1872-1918م، بيروت، دار العودة، ط2، 1979م، ص 117.

3. وافق الطرفان على أن تتبع حدود الأراضي العثمانية خطاً مستقيماً يبدأ من أكمة الشوب متجهاً للشمال الشرقي نحو صحراء الربع الخالي على الخط الموازي لدرجة 20 من الخط المستقيم المتجه مباشرة نحو الجنوب المبتدئ من النقطة الواقعة على الشاطئ من الخليج (عجير) فاصلاً الأراضي العثمانية من سنجق نجد وأراضي قطر وفقاً للمادة الثانية من الاتفاقية الإنجليزية العثمانية الخاصة بالخليج والمناطق المجاورة لها والمؤرخ في 29 يوليو 1913م.
4. تخلت الدولة العثمانية عن كل ما كان لخا من حقوق ومطالب في حضرموت[1].

ومن الملاحظ أن المكسب الحقيقي من هذه الاتفاقية هو حصول بريطانيا على اعتراف السلطان العثماني بشرعية وجودها في الجزيرة العربية وضمان عدم تدخل العثمانيين في المناطق القريبة من عدن. وفي المقابل فإن قيام الحرب العالمية الأولى بعد توقيع الاتفاقية بشهور قليلة غير مجرى السياسة البريطانية والعثمانية في المنطقة[2].

ولم تمضي عدة شهور على عقد اتفاقية الحدود بين منطقتي النفوذ البريطانية والعثمانية في جنوب اليمن حتى اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى، وبدا واضحاً التغلغل الألماني في شؤون الدولة العثمانية بعد اتفاقية سرية في 2 أغسطس 1914م. ونتيجة لهذا التقارب ارتابت بريطانيا من الاستعدادات الحربية التي أجراها العثمانيون في منطقة البحر الأحمر وخاصة على سواحل الجزيرة العربية في مطلع 1914م، مما أدى إلى وصول ميدان الحرب في تلك المناطق وإثارة الخلافات والصراعات بين الطرفين[3].

وفي الحقيقة، إن قيام الحرب العالمية الأولى 1914-1918م أحدث تأثيرات عميقة على الأوضاع القائمة في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن مما نتج عنه تأثيرات كبيرة على السياسة البريطانية سواءً مع الدول الصديقة أو المنافسة من جهة، ومصر والدولة العثمانية من جهة أخرى، بالإضافة إلى السياسة البريطانية مع القوى المحلية التي كانت تتطلع للسيطرة على أراضيها ونيل استقلالها. وقد لعبت بريطانيا دوراً خطيراً للسيطرة على منطقة البحر الأحمر وجعله بحيرة بريطانية ساعدها كثيراً على تحقيق النصر في الحرب بعد أن استقطبت زعماء المنطقة وجذبتهم للوقوف إلى جانبها. وتركز

---

[1] بريك، مرجع سابق، ص 345-346.

[2] طه، مرجع سابق، ص 338.

[3] أباظة، عدن والسياسة البريطانية، مرجع سابق، ص 562.

محور السياسة البريطانية في الحرب في الحفاظ على الطريق البحري إلى الهند والشرق الأقصى عبر البحر الأحمر بالإضافة إلى تأمين ميناء عدن المتحكم في ذلك الطريق وضمان تمويله بالمواد الغذائية من الساحل الإفريقي المواجه، فضلاً عن تحقيق الأطماع البريطانية في القارة الإفريقية[1].

وازدادت أهمية العالم العربي كميدان للنزاع العثماني البريطاني بعد دخول تركيا للحرب وأصبح موقف العرب ذو أهمية مباشرة للحلفاء وخاصة لبريطانيا حيث أن تركيا كانت في موقع تستطيع من خلاله تهديد المصالح البريطانية في نقطتين هامتين بفضل احتلالها للشام والعراق وهما قناة السويس ورأس الخليج، بالإضافة إلى إمكانية تركيا من استغلال ساحل البحر الأحمر الطويل لاتخاذ مراكز عديدة لزرع الألغام ووجود حامية في اليمن مؤلفة من فرقتين تستطيع تهديم عدن. كذلك لجأت تركيا إلى استخدام الجوانب الدينية (العاطفية) بإعلان الجهاد عن طريق شريف مكة بإثارة الشعوب الإسلامية التي تعيش تحت حكم الحلفاء للوقوف بجانبها غير أن معظم الشعوب الإسلامية رأت أن الدولة خاطرت بكيانها في دخولها للحرب. بالإضافة إلى ذلك فإن النفوذ الفعلي للعثمانيين في الجزيرة العربية كان ضعيفاً بوجه عام وكانت الحامية التركية الموجودة في الجزيرة موزعة بين الحجاز وعسير واليمن. وبما أن الجزيرة العربية كانت مسرحاً للنزاع الدبلوماسي وميداناً للحرب سعت كل من بريطانيا وتركيا لاستمالة أمراء الجزيرة إلى جانبها مثل الشريف حسين والإدريسي والملك عبد العزيز. ومما زاد من حدة الصراع أن لكل طرفين نفوذه داخل الجزيرة فتركيا لها نفوذها المعنوي وحامياتها العسكرية الموزعة في الجزيرة وبالمثل فإن بريطانيا لها مناطق نفوذ استراتيجية ومنها عدن ومستعمرات في السواحل[2].

ويمكن تحديد أهم المعالم الاستراتيجية البريطانية في الحرب العالمية الأولى على النحو التالي:

1. فرض حصار بحري حول الموانئ التابعة للسلطان العثماني في البحر الحمر ومنع وصول الإمدادات والتمويلات إليها.

---

[1] أباظة، عدن والسياسة البريطانية، مرجع سابق، ص 560-561.

[2] سالم، مرجع سابق، ص 198.

2. العمل على تسهيل مرور السفن البريطانية وسفن الحلفاء عبر البحر الأحمر وحمايتها من أي أخطار.
3. تأمين الملاحة البحرية للسفن الفرنسية في البحر الأحمر بين مينائي جيبوتي وعدن.
4. تأمين الملاحة البحرية للسفن الإيطالية في البحر الأحمر بين مينائي مصوع وعدن.
5. رعاية المصالح البريطانية مع القوى المحلية التي تحالفت معها بريطانيا في منطقة البحر الأحمر على نحو ما حدث مع الإدريسي في عسير في مطلع الحرب والشريف حسين في الحجاز عقب قيامه بالثورة ضد العثمانيين في 1916م[1].

وقد بادرت الدولة العثمانية قبل نشوب الحرب ولتدعيم نفوذها باليمن بشراء كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر وتخزينها في الحديدة. وقدر عدد الجنود العثمانيين بحوالي خمسة ألاف جندي وبعد نشوء الحرب زاد عدد الجنود إلى أربعة عشر ألف جندي. وقامت القوات العثمانية بمعاونة مشايخ البلاد بالدوران حول مناطق النفوذ البريطاني لمعرفة حجم القوات البريطانية، بالإضافة إلى حصولهم على تعهدات من بعض الأمراء بعدم المشاركة في أي هجوم بريطاني على مواقع العثمانيين مقابل إمدادهم بالسلاح[2].

أما بريطانيا فقد لجأت إلى عقد التحالفات مع القبائل اليمنية لفتح جبهات داخلية في اليمن، وذلك لإشغال القوات العثمانية عن مهاجمة عدن كما ذكر الكولونيل جاكوب أن الإنجليز سعوا لكسب زعيم تربطهم به معاهدة وعملوا على كسر تهيب هؤلاء الزعماء من الإمام والعثمانيين بتزويدهم ودعمهم بالسلاح. وقد نجحت بريطانيا في عقد اتفاق مع الإدريسي الخصم الأكبر للدولة العثمانية في 1915م واتفاق آخر في 1917م، كما أنها نجحت في جذب ماوية إلى صفهم في 1915م. وفي نفس الوقت حاولت بريطانيا الضغط على الإمام يحيى للانضمام إليها عن طريق حاكم عدن إلا أن الإمام أعتذر بحجة عقده لصلح دعان مع العثمانيين في 1911م من جهة. ومن جهة أخرى فإنه رأى أنه من الأصلح له أن يقف موقف الحياد فلم يعلن العداء لبريطانيا ولم يدعم

[1] أباظة، عدن والسياسة البريطانية، مرجع سابق، ص 617.

[2] أباظة، الحكم العثماني في اليمن، مرجع سابق، ص 350-351.

الدولة العثمانية حرصاً منه على حربه مع الإدريسي. أيضاً لجأت بريطانيا لاستمالة المسلمين لصالحها بإلقاء منشورات في 1914م تؤكد على حرمة الأماكن المقدسة من أي عدوان أو هجوم بريطاني موجهين بذلك حُسن نواياهم تجاه الحكام العرب، بالإضافة إلى الاتفاقية المبرمة بين الإمام وسلطان لحج في بداية 1914م والتي تنص على امتناع الإمام من القيام بأي نشاط في الحرب. أما الدولة العثمانية فقد سعت إلى تثبيت موقف الإمام المهادن لهم والسعي إلى كسبه إلى صفهم بشتى وسائل الترغيب. أيضاً حاول العثمانيين (محمود نديم) في ضم سلطان لحج لصفهم بواسطة الإمام يحيى إلا أن تلك المحاولة لم تنجح لارتباط السلطان فعلياً بمعاهدات سابقة مع بريطانيا[1].

إن أهم أجراء احترازي عملته بريطانيا هو تحالفها مع الإدريسي في عسير والمخلاف السليماني. وبذلك ضمن الإدريسي بمعاهدته مع بريطانيا الحصول على المساعدات (الأسلحة-الأموال) البريطانية ومساندتها له في تهامة، وبالمثل استفادة بريطانيا من صد أي محاولات معادية من الإمام يحيى حليف العثمانيين، بالإضافة إلى تحريض الإدريسي بإقامة غارات مستمرة على القوات التركية في اليمن تشغلها عن منازلة الحلفاء في المواقع الحربية وتستنزف أكبر قدر من امكانياتها[2]

أما موقف القبائل، فيمكن القول: إن بريطانيا طلبت من سلطان لحج عليّ بن أحمد، تحييد مشايخ اليمن التابعين للدولة العثمانية في الحرب وعدم مظاهرتهم للأتراك لأن نزول العثمانيين للقتال في عدن سيؤدي إلى الإضرار بمصالح اليمن بسبب الحصار البحري الذي ستفرضه بريطانيا على ساحل اليمن. وبالتالي طلب سلطان لحج من المشايخ ضرورة تهدئة التحركات التركية، وأن السلطان من جانبه سوف يقنع حكومة عدن بعدم محاصرة سواحل اليمن واعتبار اليمن ولاية محايدة[3].

واتصف موقف بعض أهالي عدن بالتأييد والمساعدة لبريطانيا مما أسهم في نشر الدعايات لصالحها في النواحي المجاورة. ويرجع ذلك إلى اتفاق المصالح الشخصية

---

[1] العبدلي، هاني زامل مهنا: مواقف الواليّ محمود نديم بك السياسية باليمن خلال الفترة 1329-1349هـ/1911-1930م، مجلة جامعة الملك عبد العزيز،الآداب والعلوم الإنسانية، مج18، ع2، 2010م، ص 18-19.

[2] أباظة، الحكم العثماني في اليمن، مرجع سابق، ص 362.

[3] طه، مرجع سابق، ص 340.

بين أمراء القبائل وبريطانيا من جهة. ومن جهة أخرى لم يكن سلاطين تلك النواحي على فهم كامل لحقيقة السياسة البريطانية. وعند غزو الأتراك للحِج ولم تقم بريطانيا بدورها في التصدي للغارة العثمانية حسب اتفاقية الحماية وكذلك فشلها في استرجاع الشيخ عثمان إلى حين قدوم المساعدات من خارج عدن. وقد تفاجئت القبائل بالأتراك وهم يستولون على بلادهم ويسيطرون على مواردها في حين اتخذت بريطانيا موقفاً سلبياً متخاذلاً. وبالنتيجة اضطر بعض أمراء المحميات ومنهم الأمير نصر والأمير عليّ بن مانع الحوشبي ـ على سبيل المثال ـ إلى منافقة الأتراك والتحالف معهم، في حين بقي أمير لحِج وبعض الأمراء على ولائهم لبريطانيا بعد أن تمكنوا من الهرب من القبضة العثمانية أو لوقوعهم بعيداً عن السيطرة العثمانية. وبالإضافة إلى ذلك فقد هاجم أمير الضالع الإنجليز بجرأة عندما رفضوا مساعدته لاسترداد بلاده وأعلن انضمامه للعثمانيين وأصدر بياناً في 5 ديسمبر أوضح فيه أن الحكومة العثمانية الإسلامية هي حكومته. وقد حاول سعيد باشا أن يكافئ سلطان الحواشب بتنصيبه سلطاناً على لحِج إلا أنه رفض وآثر الرجوع إلى عاصمته المسيمير. أما سلاطين النواحي الجنوبية لليمن والتي لم تخضع لسيطرة العثمانيين فظلوا على ولائهم لبريطانيا واستحسنوا المنشور البريطاني المتعلق بالأماكن المقدسة وظلوا يقدمون المساعدات لبريطانيا[1].

وعند إعلان تركيا الحرب على الإنجليز قامت بريطانيا بمحاصرة السواحل اليمنية وقطعت المواصلات بين باقي الإمبراطورية العثمانية ولم يكن أمام العثمانيين في اليمن إلا الطريق البري الطويل عبر الحجاز أو نجد والذي أُغلق في وجه العثمانيين أيضاً. يضاف إلى ذلك، عدم ثقة العثمانيين بموقف الإمام يحيى والذي التزم جانب الحياد وظل مترقباً للموقف حتى تستقر الأوضاع للقيام بثورة عليهم، بالإضافة إلى تمركز قوات الإدريسي في تهامة فوجدت الدولة العثمانية نفسها محاصرة في نطاق ضيق فموارد اليمن محدودة وأنهكتها الثورات والحروب الطويلة، بالإضافة إلى متطلبات الأهالي المستمرة لتلك الموارد، وكان على الدولة العثمانية ضرورة إيجاد منفذ للموارد خصوصاً إذا استمرت الحرب فترة طويلة. ونتيجة لذلك، قررت الدولة العثمانية مهاجمة لحِج ومحاولة غزو عدن ومناورة بريطانيا من ناحية البر (الحلقة الأضعف)

[1] أباظة، عدن والسياسة البريطانية، مرجع سابق، ص 603-606.

للجيش البريطاني مما يسهم في إبعاد القوات العثمانية عن قذائف الأسطول البريطاني القوي في المناطق الساحلية لإيجاد حل للأزمة الاقتصادية من خلال ما تتحصل عليه من غنائم. بالإضافة إلى طرد الإنجليز من عدن واحتلال جزيرة بريم وهما مفتاح البحر الأحمر الجنوبي وتعطيل مواصلات بريطانيا[1].

وبدأت القيادة العثمانية في اليمن الزحف على عدن والنواحي التسع والتي تعتبرها بريطانيا بمثابة الخط الدفاعي الأول عن عدن نفسها. ولذلك أنزلت بريطانيا ثلاثة طوابير من الجنود في البحر الأحمر كانوا متجهين من الهند إلى السويس، وضربوا في 10 نوفمبر سنة 1914م منطقة" الشيخ سعيد" الواقعة غربي عدن وتطل على مضيق باب المندب ليدمروا الآبار والحصون والمستودعات العثمانية فيها. غير أنهم لم يتمكنوا من اقتحام المنطقة لشدة الأنواء ونزلوا إلى البر على مقربة منها في حمى مدافع السفن الحربية البريطانية. فتراجعت الفرقة العثمانية إلى داخل البلاد، وبالتتابع فقد دمر الإنجليز قلعة (تربة) وغيرها من الحصون في تلك المنطقة، وغنموا بعض المدافع، وظنوا أنهم أوقفوا بذلك القوات التركية ومنعوها من مجرد التفكير في الزحف على عدن إلا أن الأمر لم يستمر وأعاد الأتراك احتلالهم للشيخ سعيد[2].

وفي خطوة ثانية توجه القائد العثماني سعيد باشا والذي فاوض أولاً سلطان لحِج عن طريق اتصال محمود بك نديم بالإمام يحيى لمرور القوات العثمانية عبر بلاده إلا أن السلطان رفض فدخلت القوات العثمانية واحتلت الحوطة عاصمة لحِج في معركة (الدكيم) في 5 يوليو 1915م. وفي المقابل تأخرت القوات البريطانية لنجدة لحِج وهو ما أسهم في احتلال العثمانيين لها، وغادر سلطان لحِج المدينة وتم تعيين السلطان عبد الكريم خلفاً له. وبالإضافة إلى ذلك ونتيجة ضغط القوات العثمانية غادر الإنجليز ضاحية الشيخ عثمان وأحتلها العثمانيين إلا أن الإنجليز تمكنوا من احتلالها في 21 يوليو 1915م بعد وصول المساعدات العسكرية من مصر. وبعد استرجاع الإنجليز للشيخ عثمان توقفت العمليات الحربية أمام عدن وأبقت كل دولة قواتها أمام الطرف

[1] سالم، مرجع سابق، ص 210-212.

[2] أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص 589.

الآخر مما منع العثمانيين من الاستفادة من هذه القوات في ميدان آخر. واستمرت هذه الحالة حتى إعلان الهدنة العامة في 1918م في الجنوب العربي[1].

هذا، ولم يحاول الأتراك مهاجمة الشيخ عثمان وكذلك لم يحاول الإنجليز أبعاد الأتراك من معاقلهم في لحِج. وقد أصدر الجنرال وليام ولن قائد الجيش البريطاني في عدن بياناً في 1916م لتبرير كوقف بريطانيا المتخاذل من محميتها في عدن جاء فيه " إنه ليس لضعفنا امتنعنا عن حرب الأتراك الذين في لحِج، ولكن الإمبراطورية البريطانية واسعة جداً ويلزمنا معاملة الميادين التي فيها العدو واحداً بعد الآخر بالتعاقب بحسب الخطط التي رسمتها الدولة وسيأتي الوقت الذي نفكر فيه في مصير الأتراك في أرض العرب". وبذلك يمكن القول: إن بريطانيا في ذلك الوقت لم يكن لديها القوة الكافية لطرد الأتراك من لحِج حيث أن الوجود التركي فيها يؤثر على وصول المؤون اللازمة إلى عدن، كما أن سقوط أرض واقعة تحت حمايتها في أيدي العثمانيين وعدم قيام بريطانيا بتنفيذ معاهدة الحماية ومعاونة القبائل الموالية لها يقلل من هيبتها في المنطقة. وفي الناحية المقابلة فإن موقف العثمانيين كان سيئاً للغاية فقد انتشرت الأوبئة بينهم وفتكت بهم وقلة الموارد والإمدادات. وأخيراً، يمكن القول: إن بريطانيا اطمأنت على مركزها في عدن والشيخ عثمان وتركوا لحِج للأتراك، واطمئن العثمانيين على لحِج ونواحيها وتركوا عدن للإنجليز واقتنع كل طرف بما تحصل عليه وظل الوضع على ما هو عليه حتى انعقاد هدنة الحرب في 31 سبتمبر 1918م[2]. وسعى العثمانيون إلى الحفاظ على وجودهم في اليمن بين أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر. وفي عام ١٩١٨م نتيجة كون اليمن منطقة حدودية إمبريالية حيث واجهت الحكومة العثمانية منافسة ليس فقط من الزعماء المحليين، بل ـ أيضًا ـ من مختلف القوى الأوروبية خاصة بريطانيا[(3)].

---

[1] سالم، مرجع سابق، ص 213-214.

[2] طه، مرجع سابق، ص 344-345.

[(3)].Kuhn ,Thomas : Shaping Ottoman Rule in Yemen, 1872-1919 A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy Department of Middle Eastern and Islamic StudiesDepartment of History New York University May, 2005p.231.

وعن الحقوق القانونية العثمانية في الجزيرة العربية: تضمنت قصة التوغل البريطاني في الممتلكات العثمانية في شبه الجزيرة العربية سجلاً طويلاً من اتفاقيات "المعاهدات" القسرية مع الزعماء المحليين . وقد أدى ذلك إلى إصدار وثيقتين هامتين مؤرختين في 6 أغسطس/آب من فضل بن علوي، سيد حضرموت، إلى السلطان العثماني. لخصت هاتان الوثيقتان موقف الزعماء العرب الذين اعتبرهم البريطانيون متلقين للمكافآت، مما منحهم حقوقًا لا يبررها القانون الدولي. وتنص الوثيقة الأولى على ما يلي: المادة الأولى: كما جرت العادة عند الملوك، إذا استولى أحد على مركز الأراضي التابعة له، فإنها تصبح ملكًا لمن استولى عليها؛ المادة الثانية: مراكز شبه الجزيرة العربية هي صنعاء ومكة وبغداد ودمشق ومصر، والتي انتقلت إلى حوزة الدولة الإمبراطورية (العثمانية)؛ المادة الثالثة: بعد الاستيلاء على هذه المراكز، منحت الحكومة الإمبراطورية القبائل امتيازات على أراضيها؛ المادة الرابعة: إذا تعدّت أي دولة أجنبية على أراضٍ تابعة لزعيم القبيلة، فمن مسؤوليتها إبلاغه بطبيعة هذا التعدي حتى تكون على أهبة الاستعداد؛ المادة الخامسة: إذا تبيّن أن التدخل يشكّل تعديًا، فيجب عليه توجيه إنذار بالكفّ عن هذا التدخل الضارّ بالحكم بما يتوافق مع[1].

رابعًا- معاهدة لوزان ونهاية الوجود العثماني وزيادة النفوذ البريطاني:

شهدت الفترة الأخيرة من الحرب العالمية الأولى، مرحلة تعاون إنجليزي عثماني في اليمن. فبعد أن اطمئن الإنجليز على مركزهم في عدن والشيخ عثمان تركوا لحِج للعثمانيين، وبالمثل فبعد أن اطمئن العثمانيين على لحِج ونواحيها تركوا عدن للإنجليز دون أي أحداث أو مناوشات. وقد تشابهت ظروف كل الطرفين من الاهتمام بتأمين مطالب الحياة اليومية والأمور الداخلية للمدينة من زراعة وتحصيل الضرائب من القوافل وبدأ كل طرف يستورد ما يحتاجه من الطرف الآخر. ومن ناحية أخرى فإن العلاقة الحقيقية بين العثمانيين والإنجليز تظهر أكثر في محاولة كل جانب من معرفة أحوال الجانب الآخر واستخدام القبائل كجواسيس لمعرفة حجم الاستعدادات

[1].Farah ,Caesar E :The Britsh Challenge to Ottoman Authority In Yemen , Turkish Studies Association Bulletin, Spring 1998, Vol. 22, No. 1 (Spring 1998), p. 49.

العسكرية من أعداد الجنود والأسلحة والخطط والتحركات حتى يكون كل طرف في حالة استعداد إذا ما صدرت أوامر عليا بالهجوم على الطرف الآخر[1].

وبعد هزيمة دول المحور في الحرب العالمية الأولى، سارع الصدر الأعظم عزت باشا إلى طلب الصلح مع بريطانيا وفرنسا، وعقدت الهدنة في 30 أكتوبر 1918م ونصت بأن تضع الدولة العثمانية قواتها البحرية والبرية وجميع معداتها تحت تصرف القيادة البريطانية. وبالنتيجة صدرت الأوامر من الآستانة لقواتها عن طريق الحلفاء بالتسليم إلى أقرب مركز من مراكز الحلفاء. وتلقى واليّ اليمن محمود نديم بك أمراً من الصدر الأعظم بالإخلاء إلا أن الواليّ وبعد التشاور مع الإمام يحيى رفض تلك الهدنة بحجة أنها صادرة من العاصمة البريطانية لندن وليست من الآستانة[2].

وبناءً على نصوص المعاهدة والتي تقضي بأن يتسلم الحلفاء (المنتصرين) ممتلكات الدولة المهزومة مما يعطي الحق لبريطانيا في وراثة ممتلكات الدولة العثمانية في اليمن، وبناءً على رفض محمود بك نديم للتسليم، سارع نديم وقائد القوات العثمانية أحمد توفيق باشا بتسليم قصر الحكم (غمدان) بصنعاء وكافة المعدات العثمانية في الجهات اليمنية إلى الإمام يحيى. كما أصدر محمود نديم وأحمد توفيق باشا للقائد عليّ سعيد باشا في لحج بعدم الاستسلام لبريطانيا وكذلك عدم تسليم الأسلحة والمعدات العثمانية. غير أن علي سعيد باشا اختار التسليم لبريطانيا لقناعته التامة بأن الحرب قد انتهت وأن مهمته كقائد عسكري تتوقف عند إطاعة الأوامر الواردة إليه من الآستانة من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاستسلام كفيل بتحقيق التهدئة للأوضاع الثائرة بين الجنود والأهالي في المنطقة[3].

وهناك وجهتي نظر لتسليم تركة الدولة العثمانية لبريطانيا. فالواليّ العثماني محود نديم بك يرى إمكانية قيام الدولة العثمانية مرة أخرى بمساعدة المسلمين وبذلك فإنه كان يرى أن من صالح المسلمين عموماً واليمن على وجه الخصوص عدم التسليم بالهدنة والعمل على محاربة الإنجليز وحلفائهم في المنطقة. ولذلك أخذ نديم يحرض القبائل على مواجهة الدسائس البريطانية وضرب الحلفاء في المنطقة لإبقاء الحرب في

---

1 أباظة، تكوين اليمن الحديث، مرجع سابق، ص 395-396.

[2] العبدلي، مرجع سابق، ص 24.

[3] العبدلي، مرجع سابق، ص 25.

تهامة وبالقرب من الحديدة وذلك لإبعاد الإدريسي عنها تنفيذاً لرغبة الإمام يحيى. أما سعيد باشا فقد تصرف بطريقة فردية مطلقة ورفض تنفيذ أوامر القيادة السياسية حيث أدرك بخبرته العسكرية أن الحرب انتهت بخسارة الدولة العثمانية وأن التسليم حاصل لا محالة مما ساقه إلى المسارعة بالاستسلام[1].

وأدرك سعيد باشا أن احتفاظه بلحِج والتصدي لمقاومة جيوش الحلفاء سينتهي بإجباره على التسليم أو إخراجه من لحج مهزوماً. وبذلك توجه عليّ سعيد باشا إلى المقيم السياسي البريطاني في عدن والذي أحسن استقباله نتيجة التقارب بين الطرفين والذي حصل في السنتين الأخيرتين في الحرب وتحقق الباشا من أمر الهدنة وطلب معونة مالية من ولاة اليمن واللذين خذلاه واتهماه بالخيانة، فتوجه إلى قائمقام الحجرية (الشوافع) وطلب منهم معونة بمقدار خمسة أو ستة ألاف ريال لتمويل عملية الانسحاب، وبناءً على ذلك قام عليّ سعيد باشا بتسليم نفسه وجنوده لبريطانيا[2].

وبعد أن سلم عليّ سعيد باشا نفسه لبريطانيا كانت الحديدة هدفاً لقنابل الأسطول البريطاني لأن العثمانيين حاولوا المقاومة نتيجة تردد محمود نديم في التسليم. وبالنتيجة قامت بريطانيا بضرب الحديدة واحتلالها في 1918م لتثبيت أقدامها لمواجهة الإمام يحيى. وفي وسط اليمن قام نديم بك بتسليم صنعاء للإمام يحيى وسط احتجاج بريطانيا لأنها الوريث لممتلكات الدولة العثمانية في اليمن. أما في شمال اليمن فسيطر الإدريسي على اللحية والمخا[3].

ولم ينل شمال اليمن استقلاله عن الإمبراطورية العثمانية إلا بعد الحرب العالمية الأولى وقد ترسخت أنماط عديدة من السياسة العسكرية اليمنية في العهد العثماني أو خلال فترة الإمامة. أولاً، اعتمد الجيش الذي شكله الإمام يحيى (1904-1948م) إلى حد كبير على مرتزقة قبليين تحت قيادة شيوخهم، برتبة عقيد. وكان يتم تجنيد هؤلاء المرتزقة القبليين بشكل مؤقت حسب الحاجة العسكرية، وخاصة الحملات العسكرية ضد أعداء يحيى الكثيرين من قبائل مختلفة، والسعوديين في الشمال، والبريطانيين في الجنوب، وغيرهم. وتم تعزيز قوات يحيى، وتدريبها إلى حد كبير، على يد ضباط أتراك

---

[1] نفس المرجع، ص 25.

[2] أباظة، الحكم العثماني في اليمن، مرجع سابق، ص 397-399.

[3] نفس المرجع، ص 407-408.

سابقين بقوا في اليمن بعد انسحاب الإمبراطورية العثمانية عام ١٩١٨م. قبل إنشاء هذا الجيش، لم يكن هناك سوى الحرس الأمامي (الأوقاف) المكلف بحماية نظام يحيى[1].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى انتهى الحكم العثماني لليمن وزاد النفوذ البريطاني في اليمن ووقعت جزر حنيش اليمنية ذات الأهمية الاستراتيجية تحت المنافسة بين بريطانيا وإيطاليا ففي الوثيقة رقم (1) التي أرخت بتاريخ العاشر من ديسمبر 1935م تقرير بعنوان جزر حنيش الكبرى يوضح التنافس البريطاني الإيطالي عليها . سأل اللورد لويد عما إذا كان جزر حنيش الكبرى في البحر الأحمر ضمن احتلال بريطانيا العظمى. ورد عليه (إيرل ستان الأمل) وكيل وزارة الخارجية للشؤون الأجنبية: إن جزر حنيش والسيطرة عليها غير محدد بموجب المادة 16 من معاهدة لوزان ، الفقرة الأولى منها (تتخلى تركيا بموجب هذه المادة عن جميع الحقوق في الجزر الواقعة خارج الحدود المذكورة في المعاهدة الحالية والجزر بخلاف تلك التي لها سيادتها عليها معترف بها في المعاهدة المذكورة ، وهذه الأراضي والجزر يجري تسويتها من قبل الأطراف المعنية ". وذكرت الوثيقة إنشاء موقع مسلح إيطالي صغير(قاعدة عسكرية) على جزر حنيش الكبرى في ديسمبر 1929م من أجل حماية دوات الصيد. ويقوم سكان إريتريا بالصيد عليها. وفي عام 1931م، قامت الحكومة الإيطالية، في استجابة لطلب من جلالة الملك الحكومة ، أعطت تأكيدًا مرضيًا أن إنشاء الشركة الإيطالية والتواجدعلى هذه الجزر لا يعني المطالبة الإيطالية بهذه الجزر نفسها[2].

ويسأل اللورد لويد The Lord Lloyd وزير الخارجية سؤال ولا يريد الإجابة الشفهية. عما إذا كانت جزر حنيش الكبرى في البحر الأحمر تحت الإحتلال الإنجليزي ، وكم مدة ذلك[3]. وفق الوثائق البريطانية تواجدت إيطاليا في جزيرة زاقر وحنيش وكان لها قاعدة عسكرية في زقر وشركة صيد عليها ـ أيضًا ـ مما أثار مخاوف الإنجليز من زيادة النفود

1.Barany, Zoltan: The Challenges of Building a National Army in Yemen. Center for Strategic and International Studies (CSIS) (2016) p.6https://www.jstor.org/stable/resre.

2 انظر الوثيقة رقم 1 بملحق البحث تقرير عن التواجد البريطاني والإيطالي على جزر حنيش الكبرى IOR_L_PS_12_2120_0009.

[3] انظر الوثيقة رقم 2 بملحق البحث تقرير عن التواجد البريطاني والإيطالي على جزر حنيش الكبرى IOR_L_PS_12_2120_0009.

الإيطالي. وفي خطاب احتجاج بريطانيا عن التواجد الايطالي في جزيرة جبل زقر أرسله جي دبليو ريندي G. W. RENDEL إلى مجلس اللوردات البريطاني وأرسل نسخة منه لمكتب الهند ووزارة الدفاع والمستعمرات بخصوص احتجاج الحكومة البريطانية على الإيطاليين لأنهم يبنون موقع غير مطابق للتعليمات، وأنهم يريدون تقنيين وضعهم الدولي في جزر حنيش[1]. وبعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية انتهى النفوذ الإيطالي على إريتريا وسارت حنيش تحت السيطرة البريطانية حتى استقلال اليمن الجنوبي نوفمبر 1967م.

الخاتمة:

استعرض البحث الاحتلال البريطاني لعدن في عام 1839م والذي جاء كنتيجة طبيعية لتحقيق أهداف بريطانيا الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية. ومن ثم الاحتلال العثماني الثاني لليمن في 1872م والتي ظلت متمسكة بها منذ خروجها الأول في 1635م، وقد شجعها على ذلك افتتاح قناة السويس في مصر لتسهيل نقل القوات العثمانية من الآستانة إلى اليمن والخليج العربي. ثم تناول البحث الصراع العثماني البريطاني في اليمن منذ 1875م على مسألة حدود منطقتي النفوذ العثمانية والبريطانية والذي بدأت شرارته الأولى عند شروع العثمانيين في مد الحط البرقي بين تعز وعدن. وكان رأي السلطات البريطانية أن يتم تنفيذ المشروع عن طريق شركة بريطانية وبتمويل عثماني. ولإنهاء المشكلة قامت بريطانيا بطلب تحديد الحدود البريطانية العثمانية عن طريق لجنة أنجلو عثمانية، وبعد مفاوضات طويلة من كلا الطرفين تم تحديد الحدود في اتفاقية 1914م. وبعد توقيع الاتفاقية بحوالي سبعة أشهر بدأت الحرب العالمية الأولى وبدأ نوع آخر من الصراع وسعى كل طرف إلى تحديد استراتيجيته الخاصة به في الحرب وخصوصاً بريطانيا والتي انتقلت من اتفاقيات الولاء والصداقة إلى معاهدات الحماية. كما فرضت بريطانيا حصار بحري وبري على الدولة العثمانية في اليمن. ونتيجة إلى ذلك قامت عدة عمليات حربية في النواحي الشمالية والجنوبية من اليمن نتج عنها سيطرة بريطانيا على عدن والشيخ عثمان وسيطرة الدولة العثمانية على لحِج ونواحيها. وبالتالي يمكن القول: إن بريطانيا حققت ما تصبوا إليه سياستها فهي أولاً

1 انظر الوثيقة رقم 3 بملحق البحث تقرير عن التواجد البريطاني والإيطالي على جزر حنيش الكبرى IOR_L_PS_12_2120_0009.

استطاعت استغلال خسائر الدولة العثمانية في حروبها ضد البلقان وإيطاليا وأجبرتها على توقيه اتفاقية الحدود بالرغم من أن الدولة العثمانية كانت متمسكة بكامل الجزيرة العربية. كما أن بريطانيا نجحت في فرض الحصار على الدولة العثمانية في اليمن وحققت النصر في الحرب والذي قادها إلى أن تكون وريثة ممتلكات الدولة العثمانية في اليمن.

ملحق البحث

الوثيقة رقم 1
IOR_L_PS_12_2120_0009

163 *Great Hanish* [10 DECEMBER 1935] *Islands* 164

if serious disturbance were caused to the swans, the targets could be put out at sea. It would be highly inconvenient, but we would do it. I have another suggestion provided the area is satisfactory, and I think it would be, from a technical point of view. There is no question about the summer time, when the swans are away in the Swannery to the west. In that time, no injury can possibly be done. It is a perfectly reasonable site for this range during the summer. The anxiety is in the winter months, when they are on this narrow triangle of water where the weed grows most extensively. What I would suggest is that, as the swans move, so we should move, and that when the swans come on to their winter feeding-ground we should move the target a distance of about two miles to the west, which would be rather near to the site which was previously considered, but was found unsuitable for them on their summer range. If that is, from a technical point of view, a possibility for the Air Force, I would undertake that it should be done. In that way I think we could do the maximum possible to ensure that, whether the swans are in their summer or their winter quarters, they shall incur the least possible risk.

I am afraid I have spoken at rather great length, but I felt that your Lordships had a really genuine anxiety in this matter—as I had. I want your Lordships to appreciate the national side as well as—I am not going to call it the local side; the two national aspects of this question. I hope after what I have said that your Lordships will agree that I have taken the only decision which was possible to one who has my responsibilities, and that I have given such undertaking as is possible to make this further variation, which I hope will insure against any conceivable risk, however remote.

THE EARL OF CRAWFORD: My Lords, may I be allowed to thank the Secretary of State for his very interesting reply? I will not comment on many controversial things that he has stated, but I should like, if I may, just to thank him for his concluding words. It is difficult to appreciate off-hand without large-scale maps the exact connotation of what he proposes. I hope it means that his advisers feel that there may be a possible alternative site, variable according to the season of the year, to the west of the proposed targets.

VISCOUNT SWINTON: No, my Lords, I do not want my noble friend to be under a misapprehension. It would mean that during the summer we use the site which is at present selected, but during the winter, when, as I understand, the swans move to the water immediately behind that target, we should move further west and have a target to the west during the winter months.

THE EARL OF CRAWFORD: That is to say that the movement of the swans should vary inversely with that of the airmen. I am very much obliged to my noble friend. I will merely ask him in conclusion if he will permit us to talk the matter over with him in his office at his leisure. I wish, if it be your pleasure, to withdraw my Motion.

Motion for Papers, by leave, withdrawn.

THE LATE EARL JELLICOE.

THE LORD PRIVY SEAL (VISCOUNT HALIFAX): My Lords, before the House adjourns, I think I ought to tell your Lordships that arrangements have been made for a Motion to be moved in another place on Thursday in connection with a memorial to the late Earl Jellicoe. I think perhaps it would be your Lordships' wish, following precedents in other similar cases, that an opportunity should be taken simultaneously in this House to enable us to pay our tribute to the Admiral's memory.

WRITTEN ANSWER.

GREAT HANISH ISLANDS.

LORD LLOYD asked whether the Great Hanish Islands in the Red Sea are in the occupation of Great Britain. If not, in whose occupation are these islands, and how long have they been so occupied.

THE UNDER-SECRETARY OF STATE FOR FOREIGN AFFAIRS (EARL STANHOPE): The *status* of the Great Hanish group of islands remains indeterminate under Article 16 of the Treaty of Lausanne, the first paragraph of which reads:

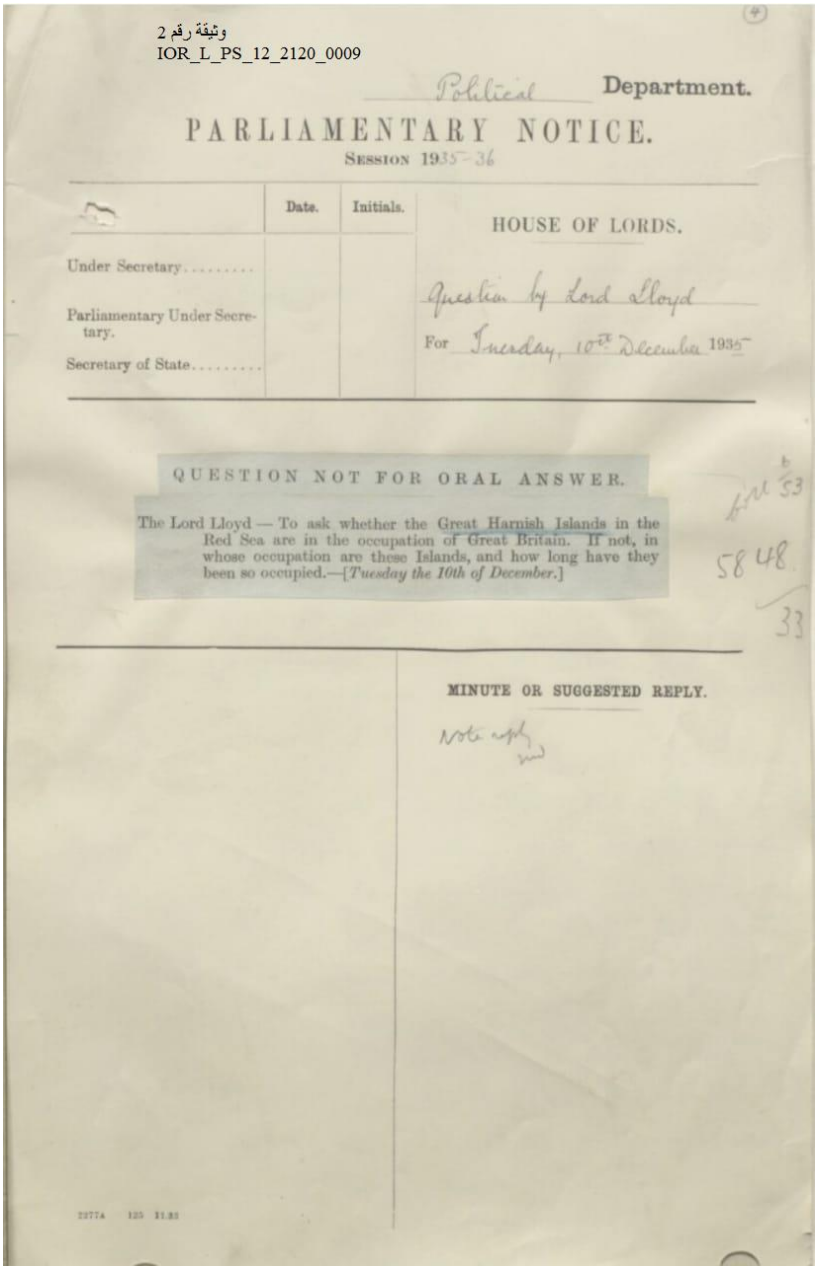


"Turkey hereby renounces all rights and title whatsoever over or respecting the territories situated outside the frontiers laid down in the present Treaty and the islands other than those over which her sovereignty is recognised by the said Treaty, the future of these territories and islands being settled or to be settled by the parties concerned."

A small Italian armed post was established on each of the two principal islands of the Great Hanish group in December, 1929, in order to protect natives of Eritrea fishing in those waters. In 1931 the Italian Government, in response to a request from His Majesty's Government, gave a satisfactory assurance that the establishment of Italian posts in these islands did not involve or constitute any claim to sovereignty over the islands themselves.

Earl Stanhope.

House adjourned at twenty-five minutes before seven o'clock.



وثيقة رقم 2
IOR_L_PS_12_2120_0009

Political Department.

PARLIAMENTARY NOTICE.

SESSION 1935-36

	Date.	Initials.
Under Secretary.....		
Parliamentary Under Secretary.		
Secretary of State.....		

HOUSE OF LORDS.

Question by Lord Lloyd

For Tuesday, 10th December 1935

QUESTION NOT FOR ORAL ANSWER.

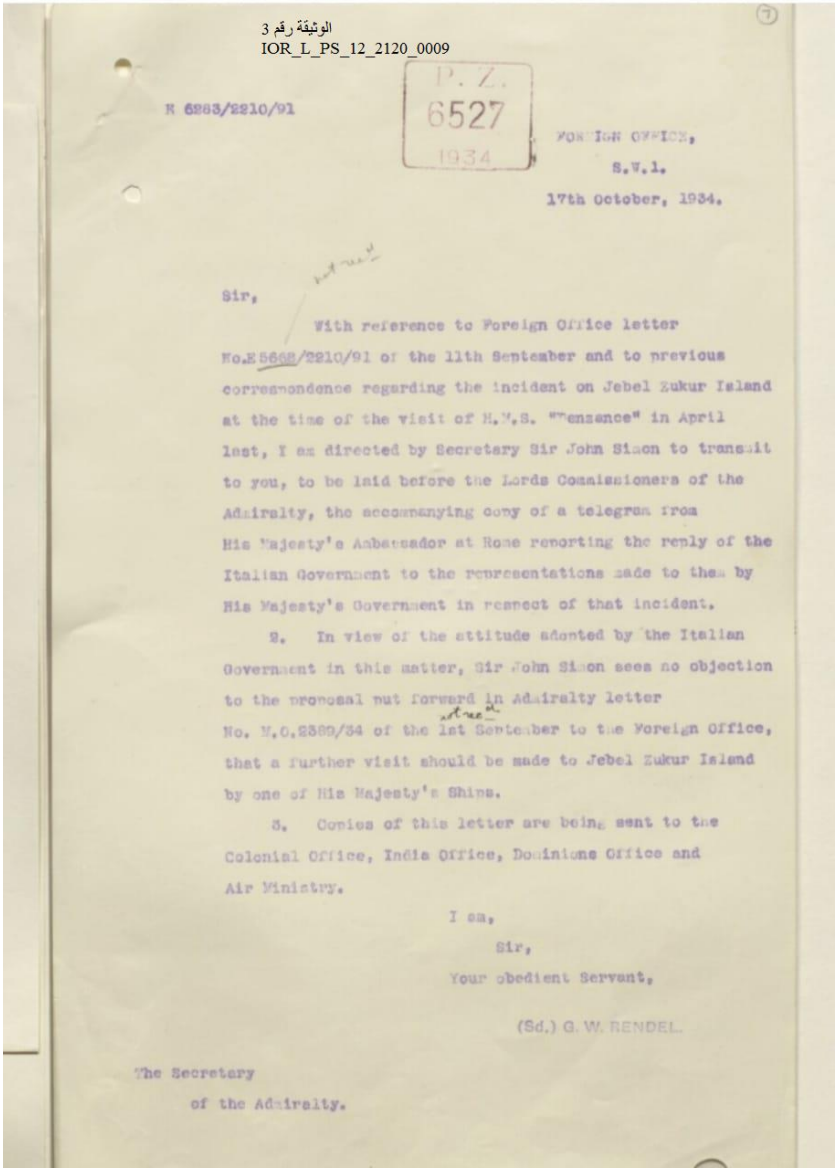
The Lord Lloyd — To ask whether the Great Harnish Islands in the Red Sea are in the occupation of Great Britain. If not, in whose occupation are these Islands, and how long have they been so occupied.—[*Tuesday the 10th of December.*]

MINUTE OR SUGGESTED REPLY.

Note sent

2277A 125 11.35

الوثيقة رقم 3
IOR_L_PS_12_2120_0009



P. Z.
6527
1934

E 6283/2210/91

FOREIGN OFFICE,
S.W.1.
17th October, 1934.

Sir,

With reference to Foreign Office letter No.E5668/2210/91 of the 11th September and to previous correspondence regarding the incident on Jebel Zukur Island at the time of the visit of H.M.S. "Penzance" in April last, I am directed by Secretary Sir John Simon to transmit to you, to be laid before the Lords Commissioners of the Admiralty, the accompanying copy of a telegram from His Majesty's Ambassador at Rome reporting the reply of the Italian Government to the representations made to them by His Majesty's Government in respect of that incident.

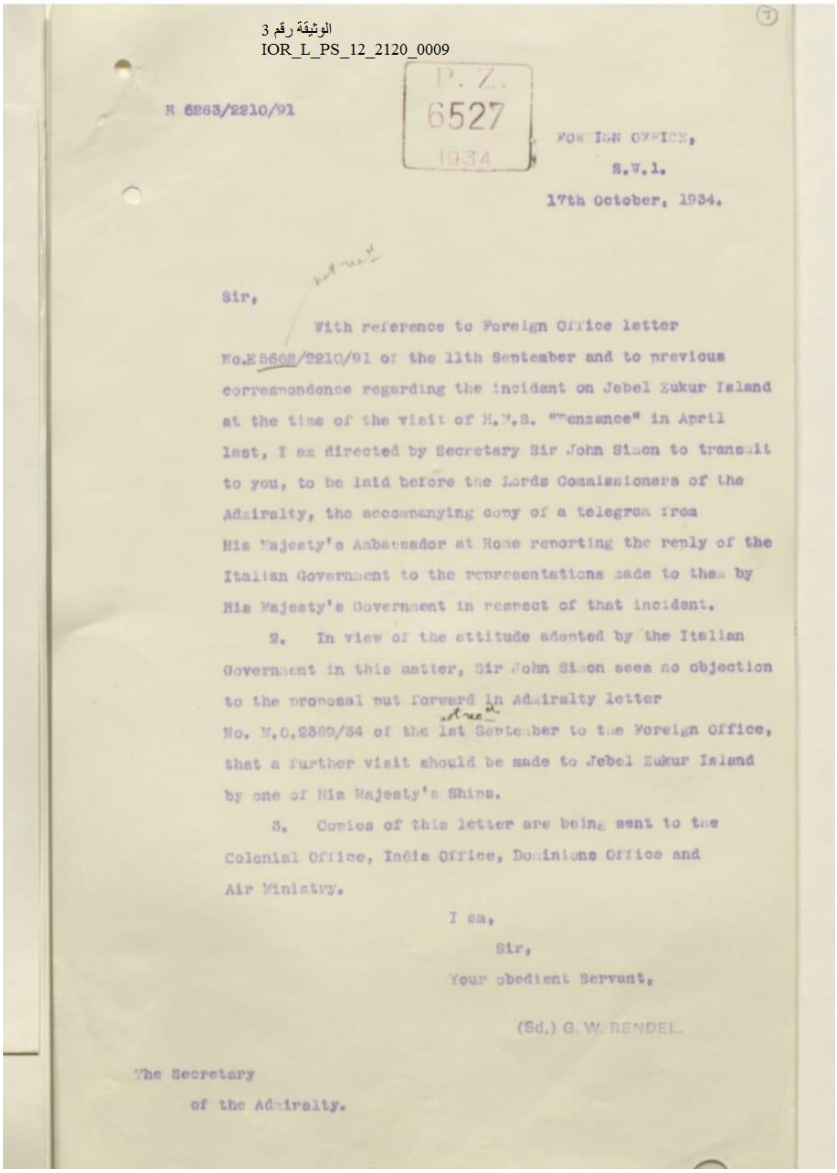
2. In view of the attitude adopted by the Italian Government in this matter, Sir John Simon sees no objection to the proposal put forward in Admiralty letter No. M.O.2389/34 of the 1st September to the Foreign Office, that a further visit should be made to Jebel Zukur Island by one of His Majesty's Ships.

3. Copies of this letter are being sent to the Colonial Office, India Office, Dominions Office and Air Ministry.

I am,
Sir,
Your obedient Servant,

(Sd.) G. W. RENDEL.

The Secretary
of the Admiralty.



الوثيقة رقم 3
IOR_L_PS_12_2120_0009

P. Z.
6527
1934

R 6283/2210/91

FOREIGN OFFICE,
S.W.1.
17th October, 1934.

Sir,

With reference to Foreign Office letter No.E 5668/2210/91 of the 11th September and to previous correspondence regarding the incident on Jebel Zukur Island at the time of the visit of H.M.S. "Penzance" in April last, I am directed by Secretary Sir John Simon to transmit to you, to be laid before the Lords Commissioners of the Admiralty, the accompanying copy of a telegram from His Majesty's Ambassador at Rome reporting the reply of the Italian Government to the representations made to them by His Majesty's Government in respect of that incident.

2. In view of the attitude adopted by the Italian Government in this matter, Sir John Simon sees no objection to the proposal put forward in Admiralty letter No. M.O.2389/34 of the 1st September to the Foreign Office, that a further visit should be made to Jebel Zukur Island by one of His Majesty's Ships.

3. Copies of this letter are being sent to the Colonial Office, India Office, Dominions Office and Air Ministry.

I am,
Sir,
Your obedient Servant,

(Sd.) G. W. RENDEL.

The Secretary
of the Admiralty.

قائمة المصادروالمراجع

أولًا: الوثائق المنشورة:

1- IOR_L_PS_12_2120_0009.

2- IOR_L_PS_12_2120_0009.

3-IOR_L_PS_12_2120_0009 .

ثانيًا: المراجع العربية:

1-أباظة، فاروق عثمان، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر 1839-1918م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987م.

2-أباظة، فاروق عثمان، الحكم العثماني في اليمن 1872-1918م، بيروت، دار العودة، ط2، 1979م.

3- أبو طالب، فتحي، الصراع الدولي على عدن والدور المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002م.

4-الجوهري، شاكر، الصراع في عدن، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 1992م.

5-الحداد، محمد يحيى، التاريخ العام لليمن، صنعاء، وزارة الثقافة والسياحة،2004م.

6-الريحاني، أمين، ملوك العرب، بيروت، دار الجيل،1981م.

7-الدباغ, مصطفى مراد، جزيرة العرب, بيروت،1963م.

8-الشرقاوي، محمود، جنوب الجزيرة العربية، القاهرة، المكتبة الأنجلو مصرية، 1959م.

9-باحاج، عبدالله سعيد، ميناء عدن، مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، صنعاء، 1996م.

10-باوزير، خالد، ميناء عدن، دراسة تاريخية معاصرة، دار الثقافة العربية، ط1، الشارقة 2001م.

11- ابن بريك، أحمد محمد، اليمن والتنافس الدولي في البحر الأحمر 1869-1914م، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، ط1، 2001م.

12-سالم، سيد مصطفى، تكوين اليمن الحديث، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط4، 1993م.

13-سعيد، خالد سيف، تاريخ مدينة عدن وضواحيها (1839- 1967م)، بدون ـ تاريخ.

14- شونفيلد،هيوج، قناة السويس، ترجمة:احمد خاكي،القاهرة،1945م.
15-طه، جاد، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، القاهرة، دار الفكر العربي، ط3، (د.ت).
16-عبدالله ،عليّ صالح، حول بعض قضايا اقتصاد اليمن الديمقراطي، دار الهمداني، ط1، عدن، 1984م.
17-عمارة, محمد، العرب يستيقظون – العروبة في العصر الحديث, بيروت،1984م.
18-كامل، محمود، اليمن شماله وجنوبه، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، 1968م.
19- محيرز عبدالله، ميناء عدن، مجلة المنارة، العدد الرابع، مايو 1989م، اتحاد الأدباء والكتاب، فرع عدن.
20- مقبل، سيف عليّ، الصحافة في عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2002م.
21- يعقوب، هارولد، ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة:أحمد المضواحي، بيروت،1983م.

ثالثا- الرسائل العلمية:

1-رضوان، نبيل عبد الحي، الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية بعد إفتتاح قناة السويس 1869-1908م، رسالة ماجستير، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، 1980م.
2-عيسى، صالح أحمد، الحركة العمالية ودورها في مسار تطور الحركة الوطنية في عدن 45- 1963م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عدن، كلية الآداب، 2001م.
3-Kuhn ,Thomas : Shaping Ottoman Rule in Yemen, 1872-1919 A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy Department of Middle Eastern and Islamic StudiesDepartment of History New York University May, 2005

رابعًا – الدوريات :

أ- العربية

1-العبدلي، هاني زامل مهنا، مواقف الواليّ محمود نديم بك السياسية باليمن خلال الفترة 1329-1349هـ/1911-1930م، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مج18، ع2، 2010م.

2-العمري, عدن بين محوري طموحات محمد عليّ واطماع الاستعمار البريطاني, دراسات يمنية, ع174, صنعاء يوليو – سبتمبر 1984م.

3- عبدالمجيد، نجمي، أهمية عدن في السياسة الدولية، صحيفة الأيام، العدد 4680، 5 يناير 2006م.

4-ميناء عدن: نشرة شهرية تصدرها مصلحة الموانئ اليمنية، الإدارة العامة للتسويق والإعلام ميناء عدن، العدد صفر ديسمبر، 2005م.

ب- الاجنبية:

1-Barany, Zoltan: The Challenges of Building a National Army in Yemen. Center for Strategic and International Studies (CSIS) (2016).

2-Farah ,Caesar E :The Britsh Challenge to Ottoman Authority In Yemen , Turkish Studies Association Bulletin, Spring 1998, Vol. 22, No. 1 (Spring 1998).

3-Major H. Wilberforce Bell " The Romance Aden ", Journal of the central Asian Society, Vol. X, part. II, 1923.